

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مداخلة بعنوان:

التجربة الماليزية نموذج للمصرفية الإسلامية

ضمن المحور الرابع:

تقويم التجربة المصرفية الإسلامية مع التأكيد على التجربة الجزائرية و التحديات التي تواجهها، وضرورة
تكييف النصوص القانونية المنظمة للخدمات المالية الإسلامية بالجزائر مع ضوابط الشريعة الإسلامية.

مقدمة في إطار أعمال الملتقى الوطني المنظم من طرف جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 كلية العلوم
الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير حول:

المصارف الإسلامية: واقع و آفاق

يومي: 02 و 03 ديسمبر 2015 م الموافق لـ 19 و 20 صفر 1437 هـ

من إعداد

الدكتورة: بن حناشي زليخة

الطالبة: شطبيبي محمود مريم

التجربة الماليزية نموذج للمصرفية الإسلامية

د. بن حناشي زليخة

شطبي محمد مريم

المخلص

من الملفت للانتباه الاهتمام الكبير على المستوى السياسي بالمصرفية الإسلامية في ماليزيا منذ بداية الثمانينات، حيث دعمت الحكومة البنك المركزي الماليزي لإيجاد نظام يتناسب مع العمل المصرفي الإسلامي، فوضع البنك المركزي سلسلة من السياسات بهدف تنمية وتطوير المصرفية الإسلامية من خلال إجراء إصلاحات وتعديلات على المستوى التشريعي والقانوني والتنظيمي بما يتوافق مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ضمن المبادرات الهادفة لتقوية البنية التحتية القانونية وضع إطار عمل شامل للحكومة الشرعية، واستمرار البنك المركزي في تقييم مدى التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة والإجراءات الإدارية الرشيدة. كما شملت السياسات تأسيس هيئات داعمة للمصرفية الإسلامية بغرض تطوير مقاييس رقابية وتنظيمية دولية مناسبة تتوافق مع الميزات البارزة ومخاطر المؤسسات التمويلية الإسلامية بما يسهم في ضمان جودة واستقرار نظام التمويل الإسلامي، وقد نجح البنك المركزي فعلا في تفوق ماليزيا وريادتها في هذا المجال بحيث تشكل نموذجا لمن أراد الاستفادة من هذه التجربة والبناء عليها.

Résumé

A partir des années quatre-vingt, une très large importance a marqué l'activité bancaire islamique, notamment sur le plan politique. Le gouvernement Malaysien décide de soutenir et miser sur un système adéquat qui va avec la tâche de la banque islamique, en adaptant une série de politique visant a priori l'aménagement de l'environnement législatif et organisationnel convenable aux directives de charia islamique. Et parmi les initiatives que contiennent les politiques appliquées, on signale la mise en place d'une synthèse de gouvernance, et la continuité d'évaluation de l'engagement des banques en terme des principes de la charia par la banque centrale. Ces politiques consistent également à constituer des organismes pour développer des mesures de contrôle répondant aux défis de risques bancaires islamiques pour garantir l'excellence et la stabilité du système financier islamique, cet exemple de la Malaysia est considéré comme un expérience leader pour ceux qui veulent en bénéficier.

مقدمة

عانت ماليزيا من استبداد الاستعمار البريطاني الذي بسط نفوذه في تلك المنطقة أواخر القرن 18، فبعد حصولها على الاستقلال عام 1957م رفضت النموذج الاقتصادي الرأسمالي لأنه لا يحقق طموحات الشعب الماليزي بحيث لا يعمل على تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة، وفي إطار سعي ماليزيا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي تمسكت بالقيم الإنسانية النبيلة التي أقرها الإسلام، فكان البديل الذي اختارته في المجال الاقتصادي هو النظام الإسلامي، حيث أدركت مدى صلاحيته للتطبيق وقدرته على استيعاب متغيرات العصر الحديث، فكان لها موقف جدير بالإبراز له والتركيز عليه والاعتراف به نظرا لأن خطوات ماليزيا كانت مبشرة وناجحة نحو واقع تطبيق الاقتصاد الإسلامي مقتحمة بذلك مجالات عديدة، ومن بين المجالات التي نجحت فيها باستحقاق بل كان لها سبق الريادة فيها هي "المصرفية الإسلامية" والتي قامت بتوفير كل أسباب النجاح لها من حيث مراعاة خصوصية نشاطها القائم على أحكام الشريعة الإسلامية، فأصبح النظام المالي الإسلامي في ماليزيا النموذج الأمثل للاقتصاد الإسلامي المتطور نتيجة وجود الإرادة السياسية والقناعة التامة لدى الحكومة الماليزية بجدوى وأهمية التوجه نحو النظام المالي الإسلامي وسن التشريعات والقوانين التي تتوافق مع قواعد التمويل الإسلامي ومتطلبات المصرفية الإسلامية.

فما هي السياسات والإجراءات المتبعة من طرف البنك المركزي الماليزي لتطوير المصرفية الإسلامية من خلال تهيئة وتكييف البيئة التشريعية والتنظيمية والقانونية بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية؟ وما مدى نجاحه في ذلك؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: نشأة و تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا

المحور الثاني: سياسات البنك المركزي الماليزي تجاه المصرفية الإسلامية

المحور الثالث: إطار عمل الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية

المحور الرابع: تقييم أداء المصرفية الإسلامية في ظل سياسات البنك المركزي الماليزي

المحور الأول: نشأة و تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا

كان النظام المصرفي في ماليزيا خلال فترة الاستعمار الإنجليزي نظاما تجاريا ربويا خالصا حيث كان النظام الرأسمالي الغربي هو المسيطر على النظام الاقتصادي،ومن أجل الحد من توسع النشاط الرأسمالي انتهجت الحكومة الماليزية بعض السياسات ومن بينها تشجيع ودعم الهيئات التعاونية الادخارية و الخدمية الاستثمارية،كما سعت الحكومة إلى توجيه النظام الادخاري في البلاد توجيهها إسلاميا لأن ذلك يخدم الطبقات الفقيرة والمعدمة في المجتمع ويحد من عنفوان الرأسمالية.

أولاً: إنشاء صندوق ادخار الحج الماليزي

بعد استقلال ماليزيا عام 1957م كانت حالة المسلمين الاقتصادية سيئة للغاية،وكانوا يبيعون أغلى ما يملكون لأداء فريضة الحج،ففكر خبراء الاقتصاد في عمل يجعل المسلمين يؤدون فرائضهم بدون إرهاق أنفسهم ماديا،وبعد دراسات وأبحاث استمرت عدة سنوات تم إنشاء الصندوق عام 1963م،بدأ بمجموعة من المدخرين بلغ عددهم 1281 مدخرا وصل مجموع أموالهم المودعة إلى 4660 رنجت ماليزي،وبعد مرور حوالي 36 سنة على إنشائه تطور صندوق ادخار الحج الماليزي حتى بلغ عدد المدخرين فيه عام 1999م،ثلاثة ملايين ونصف مدخرا،وبلغ إجمالي المبالغ المودعة ثمانية بلايين رنجت ماليزي،وبالرغم من أن إدارة الحج الماليزية هي أسبق وأقدم من إدارة صندوق ادخار الحج الماليزي،كانت كل إدارة تعمل بشكل مستقل عن الأخرى،حتى عام 1969م رأت الحكومة الماليزية أن توحد الإدارتين فصارت إدارة عامة لشئون صندوق ادخار الحج لعدة سنوات،ثم تطورت إلى ما هو أحسن وأضبط إدارة وتنظيما وتنسيقا وأصبحت تعرف بـ "صندوق الحج الماليزي" منذ عام 1995م وحتى الآن وتشعبت أعمال صندوق الحج الماليزي ليصبح أحد أركان اقتصاد المسلمين في ماليزيا،حيث بلغ عدد الشركات المتفرعة والتابعة له 11 شركة يبلغ مجموع رأس مالها جميعا أكثر من سبعمائة مليون رنجت ماليزي وهي شركات متخصصة كل في مجالها سواء كان مجالا اقتصاديا أو فنيا أو تكنولوجيا أو زراعيا... تقوم بمعظم أعمال الحقل التنموي بنجاح وكفاءة نادرة حققت أرباحا مالية مناسبة تصب كلها في اقتصاديات المسلمين من شعب ماليزيا،وما يدل على نجاح هذا الصندوق امتداد نشاطه إلى خارج ماليزيا فله الآن أعمال وعمليات ونشاطات تجارية واستثمارية في السودان وأندونيسيا والفلبين وتايلاند وغينيا وغيرها⁽¹⁾.

ثانيا: إنشاء البنوك الإسلامية

لما كان نظام الادخار الإسلامي في ماليزيا منفصلا عن النظام المصرفي فإن ذلك لم يستمر طويلا حيث بدعوا يبحثون عن مؤسسات استثمارية أكبر وأعمق من المؤسسات الادخارية المتاحة،فكان لابد من التوجه نحو نظام البنوك وتوجيهها بما يرغب فيه أغلبية السكان وهو التوجه الإسلامي.

فبدأ الترخيص بإنشاء البنوك الإسلامية في ماليزيا في بداية الثمانينات، وعلى القانون المصرفي المتعلق بالبنك المركزي الماليزي التكفل بالرقابة على نشاطها مع وجوب إقامة هيئة للرقابة الشرعية للتأكد من تطابق الأعمال المصرفية مع قواعد الشريعة الإسلامية، وكذلك تكوين لجان صغيرة لبحث المسألة من الناحية القانونية والفقهية والتنفيذية.

وانطلاقاً من عام 1981م بدأت بوادر العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا عندما شكلت لجنة التوجيه القومي لإنشاء البنك الإسلامي وذلك عن طريق الحكومة الماليزية⁽²⁾ التي اقتنعت بأن الوقت قد حان لتأسيس بنك إسلامي مستقل في البلاد، وساعد في هذه القناعة حقيقة وجود العديد من البنوك الإسلامية العاملة بنجاح عبر العالم في دول إسلامية وغير إسلامية، فتمت صياغة نصوص قانونية منفصلة وأنظمة مصرفية أتاحت للبنوك الإسلامية أن تقوم جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية، وقد أعطى قانون العمل المصرفي الإسلامي لعام 1983م البنك المركزي سلطة الإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها مثلها مثل البنوك الأخرى، وتم تكوين مجالس رقابية لها لتضمن أن كل عملياتها تتماشى مع أحكام الشريعة⁽³⁾.

فتأسس البنك الإسلامي الماليزي في سنة 1983م وصرحت الحكومة برأسمال قدره 500 مليون رنجت ماليزي في حين أن رأس المال المدفوع هو 100 مليون رنجت ماليزي، وتوزعت ملكية رأس المال بين الحكومة الماليزية بنسبة 30% وهيئات شبه حكومية (شركات ومؤسسات تملكها الحكومة والقطاع العام) بنسبة 55% بينما كان نصيب القطاع الخاص من ملكية رأس المال هو 15%، مع ملاحظة أن هذا التوزيع لنسبة الملكية كان قبل إعلان سياسة الخصخصة في البلاد والتي كانت الحكومة الماليزية على وشك الإعلان عنها في ذلك الوقت⁽⁴⁾، وقد تقرر أن يبدأ بنك ماليزيا الإسلامي أعماله في الأول من يوليو 1983م⁽⁵⁾. يتنافس البنك الإسلامي مع البنوك التقليدية الربوية في السيطرة على أسواق المال المفتوحة في ماليزيا ويساعده في ذلك البنك المركزي الماليزي الذي فرض على البنوك التقليدية الربوية فتح نوافذ إسلامية في حساباتها، ويتدرج البنك المركزي في سياسة تحويل جميع البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وينتقد البنك الإسلامي بالشريعة الإسلامية في جميع تعاملاته، كما يتعامل في النقد الأجنبي شراء وبيعاً وجميع أنواع الحسابات والإيداعات وتمويل صغار التجار والصناع وشئون التجارة والقرض الحسن وغيرها⁽⁶⁾.

وبعد تأسيس البنك الإسلامي الماليزي ومباشرته لأعماله بالفعل في العام 1983م بدأت الجماهير في ماليزيا تتذوق حلوة التوجهات الإسلامية للاقتصاد في البلاد، وبدأ البنك العمل في توظيف الأموال توظيفا إسلاميا وبالوسائل المقررة شرعا، وقد أدار البنك عملياته بنجاح حتى أن الكثير من البنوك التقليدية قد لجأت إلى فتح أقسام للمعاملات الإسلامية حرصا منها على استقطاب مدخرات المسلمين الكثيرة التي أحسوا بأنها بدأت تتسرب من تحت أيديهم.

وأعلنت ثلاثة من البنوك الماليزية توجهها نحو المبادئ الإسلامية فأصبح التوجه نحو الأنظمة الاقتصادية الإسلامية من جانب البنوك تكتسب كل يوم نقاطا جديدة على حساب أي نظام آخر في البلاد، وقامت ماليزيا بإعلان أنها في نهاية عام 1994م ستحول كل مؤسساتها المالية إلى النظام الإسلامي⁽⁷⁾.

في هذا المجال ركزت الحكومة الماليزية على ضرورة ربط الصلة المفيدة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي، ولقد تم ذلك فعلا ورخص لهذا الأخير الإشراف من خلال قانون العمل المصرفي الإسلامي لعام 1983م للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة التعديلات القانونية والتنظيمية التي تتطلبها طبيعة العمل بالصيغ المصرفية الإسلامية وضمانا لنجاحها، حيث يهدف البنك المركزي الماليزي على المدى الطويل إلى خلق نظام مصرفي إسلامي يعمل بشكل موازي مع النظام التقليدي من خلال⁽⁸⁾:

- توسيع نشاط المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة عددها.
- التنوع في الأدوات المصرفية الإسلامية وتطويرها حسب مقتضيات التمويل الإسلامي وإمكانية التعامل بها مع البنك المركزي لإعادة تجديد السيولة في المصارف الإسلامية.
- خضوع البنك الإسلامي لبعض أدوات السياسة النقدية حيث يطلب منه الاحتفاظ بنسبة محددة من الاحتياطي وحد أدنى من السيولة القانونية.
- محاولة قيام السوق المالي الإسلامي بين البنوك الإسلامية لما له من دور في إعادة تجديد السيولة لهذه الأخيرة في ظل نظام مصرفي لاربوي.

المحور الثاني: سياسات البنك المركزي الماليزي تجاه المصرفية الإسلامية

لقد ساهم البنك المركزي الماليزي مساهمة فاعلة ولافتة في صناعة المصرفية الإسلامية، وقدم خدمات تشكل قيمة مضافة لصناعة المعاملات المالية الإسلامية ككل، فهو الذراع الرئيسية المحركة لعملية التطوير، فعلى المستوى القانوني والتنظيمي أصدر البنك المركزي التشريعات الضرورية لتمكين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من ممارسة أنشطتها بصورة طبيعية، كما أن تسارع خطواته في دعم النظام المالي الإسلامي كان بالتركيز على تأسيس هيئات داعمة للمصرفية الإسلامية.

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي

استتب البنك المركزي نهجا متدرجا لتحقيق هدف تطوير نظام مصرفي إسلامي مكملا للنظام التقليدي، وقد تقرر أن يكون الأمر في العشر سنوات الأولى قاصرا على بنك إسلامي واحد وهو بنك ماليزيا الإسلامي، وذلك ليسهل تطويره واختيار فاعليته على أساس حكيم، بحيث قام البنك المركزي الماليزي بوضع الإطار القانوني الذي يسمح للبنوك الإسلامية بممارسة نشاطها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن أول قانون وضعه يعود لسنة 1983م وهو قانون المصرفية الإسلامية، فبموجب هذا القانون تعد مدخرات عملاء البنك الإسلامي قروضا

حسنة لا يتقاضون عنها أية فوائد ثابتة، وإنما يتقاضون عائدا متغيرا تحدده الحكومة بناء على عدة عمليات تدعمها الحكومة بشكل مباشر⁽⁹⁾، ويسمح هذا القانون للبنوك الإسلامية بممارسة الأنشطة المصرفية بجميع نواحيها وفقا لمبادئ الشريعة ابتداء من أنشطة بنوك التجزئة التجارية حتى الأنشطة المصرفية الاستثمارية الأكثر تعقيدا والتي تضم تمويل الشركات والأنشطة المتعلقة بإدارة حقوق الملكية والثروات الخاصة. كذلك سن في نفس الفترة قانون الاستثمار الحكومي لعام 1983م وذلك لتمكين الحكومة من إصدار شهادات الاستثمار وهي صكوك حكومية تصدر وفقا لمفهوم "القرض الحسن"، وبما أن الشهادات تعتبر أصولا سائلة فقد كان في وسع البنوك الإسلامية الاستثمار في الشهادات لتفي بشروط السيولة المطلوبة والاستفادة من الأموال الفائضة⁽¹⁰⁾.

وتبعه قانون التكافل سنة 1984 الذي بموجبه تم إنشاء العديد من شركات التأمين الإسلامية، ثم تعديل القانون التجاري وكل ما تعلق بالعقود والملكية وجعلها مطابقة للشريعة الإسلامية، وتعزيز النصوص التطبيقية وجعل الممارسات متوافقة مع الشريعة الإسلامية خاصة من خلال هيئة شرعية تابعة للبنك المركزي يكون دورها مراقبة مدى مطابقة العمليات لقواعد الشريعة، بالإضافة إلى تعزيز المحاكم المدنية بقضاة مختصين للفصل في قضايا المالية الإسلامية⁽¹¹⁾ وتعديل قانون العقوبات لجعله أكثر انسجاما مع مبادئ الشريعة الإسلامية⁽¹²⁾.

وفي سنة 1993م ظهرت سياسات جديدة من أجل زيادة عدد المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وتأسيس سوق مالي إسلامي بين البنوك الإسلامية، فكان أمام البنك المركزي الماليزي ثلاث خيارات:

- الترخيص والسماح بإنشاء بنوك إسلامية جديدة.
- السماح للمؤسسات المالية الموجودة بإنشاء فروع لها لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.
- إمكانية المؤسسات المالية الموجودة تقديم خدمات مصرفية إسلامية مستخدمة في ذلك مختلف فروعها وبنيتها التحتية وشبكاتنا القائمة.

وبعد الدراسة المستفيضة وبما أن العمل المصرفي الماليزي يتم في بيئة ونظام مزدوج القوانين، فإن البنك المركزي الماليزي استقر على الخيار الثالث لأنه يوفر أفضل الطرق وأكثرها فاعلية لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية بأقل تكلفة، وبموجب هذا الاختيار تم تطوير مشروع تحت اسم "مشروع العمل المصرفي اللاروي" الذي يسمح للمؤسسات المالية القائمة - والتي تقدم منتجات تقليدية - بأن تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وقد بدأ هذا المشروع في 4 مارس 1993م ويحق لكل البنوك التقليدية والمؤسسات المالية أن تشارك فيه. وتجدر الإشارة إلى أن كل مؤسسة مالية تريد المشاركة في هذا المشروع مطلوب منها إقامة وحدة للعمل المصرفي الإسلامي في مكتبها الرئيسي والقيام بالمهام التالية:

1. العناية بكل الجوانب المتعلقة بعمليات المشروع بما في ذلك السياسات والشؤون الإجرائية.

2.الاتصال بالأقسام الأخرى في المؤسسة المالية لتأمين التنفيذ المرن والفعال للمشروع.

3.ضمان استخدام كل الأموال الخاصة بالمشروع في أنشطة مالية واستثمارية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

4.الترتيب لتدريب العاملين في المجال المصرفي الإسلامي من أجل ضمان التنفيذ الناجح للمشروع.

5.الإعداد لإكمال وتسليم التقارير التي يطلبها البنك المركزي في أي وقت.

6.ضمان الالتزام الصارم بكل التوجيهات الصادرة من البنك المركزي والمتعلقة بالمشروع.

7.القيام بالأبحاث والتطوير على الأسس القائمة.

8.الاحتفاظ ببند مالي يسمى "بند العمل المصرفي الإسلامي" يحدد البنك المركزي حده الأدنى.

في نهاية 1994م قامت ماليزيا بتحويل كل مؤسساتها المالية إلى النظام الإسلامي⁽¹³⁾.

وقد تم إنشاء سوق أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 85 %، حيث تعتبر ماليزيا أكبر بلد مصدر للصكوك الإسلامية في العالم، وبدأت الإصدارات فيها منذ عام 1990م بإصدار صكوك إسلامية من قبل شركة بترول بمبلغ 500 مليون دولار، كما يوجد بها ما يزيد على 13 صندوق استثمار جماعي إسلامي⁽¹⁴⁾. وبذلت الحكومة الماليزية جهودا كبيرة في تقديم إعفاءات جمركية كي تحافظ على موقعها كمركز عالمي للتمويل الإسلامي يحتوي على أكبر سوق عالمية للصكوك الإسلامية وتفعيل المصرفية الإسلامية التي تعتمد عقودا متنوعة منها الوكالة والكفالة والمرابحة والسلم والإجارة⁽¹⁵⁾. ويسمح لشركات إدارة الصناديق الإسلامية باستثمار كافة أموالها في الخارج مع منحها إعفاءات من ضريبة الدخل على الرسوم التي تتقاضاها حتى عام 2016م، كما سيكون في مقدور هذه الشركات الاستفادة من 2.1 مليار دولار في صورة رأسمال ابتدائي من صندوق المعاشات الوطني للعاملين بالقطاع الخاص في ماليزيا، بالإضافة إلى تقديم حوافز ضريبية إلى سماسرة الأوراق المالية الحاليين الذين ينشئون شركات إسلامية. وشملت الحوافز التي قدمتها الدولة للتمويل الإسلامي أيضا خصم كل الضرائب على الاستثمارات العالمية التي تعتمد الصكوك الإسلامية مع تمديد الإعفاء من ضريبة الدخل على إصدار الصكوك بالعملة المحلية حتى 2014م، وخصصت دعما منفصلا وعلاوات للمنتجات الجديدة في هذه الصناعة⁽¹⁶⁾.

وبالنسبة لإدارة السيولة، فلقد قدم البنك المركزي الماليزي أداة مالية إسلامية جديدة تعرف باسم "صكوك إجارة البنك المركزي الماليزي" تم إصدار هذه الصكوك في فيفري 2006م حيث بلغ حجم هذا الإصدار 400 مليون رنجت ماليزي⁽¹⁷⁾.

أما على مستوى الإطار التنظيمي فقد قرر البنك المركزي الماليزي ما يلي (18) :

- إدراج رسمي لقسم المصرفية الإسلامية ضمن مسؤوليات البنك المركزي ومحافظ البنك المركزي القانونية.
- تعيين رسمي لأحد نواب محافظ البنك المركزي لمتابعة أعمال البنوك الإسلامية.
- تأسيس قسم المصرفية الإسلامية والتكافل ضمن أقسام البنك المركزي الماليزي.

ثانياً: تأسيس الهيئات الداعمة للمصرفية الإسلامية

كما ذكرنا سابقاً يهتم البنك المركزي الماليزي اهتماماً بالغاً بالمصرفية الإسلامية، وقد تجلّى ذلك في الاهتمام بالنواحي التشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى تأسيس العديد من الهيئات الهادفة إلى تدعيم و تطوير المصرفية الإسلامية، تتمثل أهمها في:

1- تأسيس المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي: قام البنك المركزي الماليزي بإنشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية المتخصصة في مجال التمويل الإسلامي مثل المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي وهو مؤسسة جامعية متخصصة أسسها البنك المركزي الماليزي سنة 2006م بهدف دعم صناعة التمويل الإسلامي من خلال تكوين الكوادر التي تحتاج إليها وإكسابهم المهارات والمعارف في هذا المجال مع منحهم درجتي الماجستير والدكتوراه في التمويل الإسلامي، من خلال استقطاب العديد من العلماء والخبراء في مجال المصرفية الإسلامية، حيث إن هذا المركز يعمل فيه العديد من أبرز الباحثين في هذا المجال، ويقدم الآن عديداً من المنح للطلاب من الماليزيين أو من خارج ماليزيا سواء كان بغرض الدراسة أو البحث، وذلك من خلال التعاون مع عدد من المؤسسات التعليمية والبنوك لتقديم البرامج التعليمية سواء للجامعات أو المعاهد وغيرها (19).

2- تأسيس الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في مجال التمويل الإسلامي: تم تأسيسها من طرف البنك المركزي الماليزي سنة 2008م، تهدف إلى تطوير الأبحاث التطبيقية في مجال التمويل الإسلامي وتأطير الآراء والفتاوى من خلال عدة وسائل مثل إعداد الدراسات حول القضايا المعاصرة المتعلقة بالتمويل الإسلامي، كما تهدف أيضاً إلى تعزيز الموارد البشرية لقطاع التمويل الإسلامي وتأسيس منتدى بحثي للعلماء والعاملين في القطاع والمشرعين والباحثين من خلال الحوار والبحوث محلياً وعالمياً حيث يكون عملها مكمل لبرنامج المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي (20).

3- تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية: إن اهتمام أصحاب القرار الاقتصادي في ماليزيا كان يهدف إلى جعل ماليزيا عاصمة للصناعة المصرفية الإسلامية منذ فترة طويلة وكان من بؤادر ذلك استضافتها مقر مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث كانت أحد المؤسسين للمجلس الذي يعد بمثابة الجهة الرقابية الدولية على الصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم، ويضم المجلس في عضويته صندوق النقد الدولي والعديد من البنوك المركزية ومنها مؤسسة النقد العربي السعودي وبنك البحرين المركزي إضافة إلى البنك الإسلامي

للتتمية، أصدر المجلس العديد من المعايير الرقابية على البنوك الإسلامية تتمثل أهمها فيما يلي (21):
المعيار الأول: معيار كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين) حيث يوصى بتطبيق هذا المعيار ابتداء من عام 2007م.

المعيار الثاني: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين).

المعيار الثالث: الضوابط الإدارية للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية باستثناء مؤسسات التأمين الإسلامية (التكافل) وصناديق الاستثمار المشتركة الإسلامية، وفيما يلي المبادئ الإرشادية التي نص عليها هذا المعيار:

القسم الأول: الطريقة العامة لضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار عمل لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح، ويوصي المعيار بقيام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة ضوابط الإدارة يتكون من ثلاثة أعضاء: عضو من لجنة المراجعة وعالم شريعة ومدير غير تنفيذي، وتكون مهام اللجنة التنسيق والتكامل لتنفيذ إطار عمل سياسة ضوابط الإدارة، وتهدف اللجنة إلى حماية أصحاب المصالح غير المساهمين.

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية يستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية. كما يجب على مجلس الإدارة تشكيل لجنة مراجعة تتكون من ثلاثة أعضاء رئيس وعضوين آخرين يختارهم مجلس الإدارة من أعضاء غير التنفيذيين ولديهم خبرة في تحليل القوائم والمستندات المالية، وتكلف اللجنة بالتأكد من التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية وتعد المهمة الرئيسية للجنة هو الإشراف نيابة عن أصحاب المصالح على سلامة وسائل الرقابة على التقارير المالية والإجراءات التي تطبقها الإدارة.

القسم الثاني: حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في مراقبة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.
- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد إستراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، آخذين في الحسبان التمييز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.

القسم الثالث: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية والالتزام بتطبيق الفتاوى، ولمراقبة الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها. ويمكن للسلطات الإشرافية ترتيب اختيار مناسب يضع بعناية الشروط المطلوبة قبل قيام أي مؤسسة خدمات مالية إسلامية بتعيين أي عالم شريعة كعضو في هيئة الرقابة الشرعية التابعة لها، بما يؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور في هيئة الرقابة الشرع.

- يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب على المؤسسة أن تتيح إطلاع الجمهور على هذه الأحكام والمبادئ.

القسم الرابع: شفافية التقارير المالية فيما يتعلق بحسابات الاستثمار

- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي المواعيد المحددة.

المحور الثالث: إطار عمل الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية

يعد الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية أمراً في غاية الأهمية، وذلك من أجل تعزيز ثقة العامة والأسواق المالية بمصداقية المصرفية الإسلامية لهذا قام البنك المركزي الماليزي بوصفه الجهة المنظمة للجوانب المالية بإعداد إطار عمل قانوني الغرض منه التأكد من أن العمليات والأنشطة التي تقوم بها البنوك الإسلامية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد تم إصدار إطار العمل القانوني بشكل رسمي في شهر أكتوبر من عام 2010م تحت مسمى "إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"، وأصبح ساري المفعول منذ 01 جانفي 2011م. ويهدف إطار العمل الجديد إلى تحقيق التوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال تأسيس بنية تحتية للحوكمة الشرعية تتكون من مستويين رئيسيين، أولهما يتمثل في المجلس الاستشاري الشرعي التابع للبنك المركزي الماليزي، وثانيهما يتمثل في هيئات الرقابة الشرعية لدى كل مؤسسة مالية إسلامية.

أولاً: إعداد البنك المركزي الماليزي لإطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

قام البنك المركزي الماليزي بإعداد إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في تعزيز دور المجلس الإداري وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية، ويشمل ذلك تحسين الدور الذي تمارسه الأجهزة التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الواجبات المتعلقة بالالتزام الشرعي وممارسة الأنشطة البحثية من أجل خلق بيئة تشغيلية ملتزمة

بأحكام الشريعة الإسلامية، وبناء عليه فقد تم تصميم إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية كي يحقق الأهداف الآتية:

1- تحديد متطلبات البنك المركزي الماليزي فيما يخص هياكل الحوكمة الشرعية والعمليات والترتيبات الواجب توفرها في المؤسسة المالية الإسلامية، من أجل ضمان توافق جميع عملياتها وأنشطتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- توفير دليل إرشادي شامل لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية.

3- توصيف الوظائف المتعلقة بالمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي.

ثانياً: الأقسام الرئيسية لإطار عمل الحوكمة الشرعية

ينكون إطار عمل الحوكمة الشرعية من ستة أقسام أساسية تتمثل فيما يلي (22):

القسم الأول: يتناول المتطلبات العامة لإطار العمل حيث يصف المهام الأساسية الملقاة على عاتق المؤسسة المالية الإسلامية، فضلاً عن الأجهزة الرئيسية التي يجب عليها تطبيق هذه المهام. أما بالنسبة للمهام المنوطة بالمؤسسة المالية الإسلامية، فتتمثل في إنشاء إطار عمل ملائم ومتين للحوكمة الشرعية يركز على تبيان الوظائف التي تمارسها الأجهزة الرئيسية داخل المؤسسة لضمان تطبيق فاعل لإطار عمل الحوكمة الشرعية، كما بين القسم الأول أن المؤسسة المالية الإسلامية مسئولة عن التأكد من أن جميع عملياتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى إنشاء آلية شاملة لضبط الالتزام الشرعي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالعمليات المالية للمؤسسة لضمان التزام جميع أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالأجهزة الرئيسية داخل المؤسسة المالية الإسلامية، فقد نوه القسم الأول إلى أن وجود إطار عمل حوكمة شرعية ملائم ومتين يعد انعكاساً لوجود مجلس إدارة وطاقم إداري فاعل ومسئول، فضلاً عن تواجد هيئة رقابة شرعية مستقلة تتصف بالكفاءة ومعرضة للمساءلة، مدعمة بطاقم بحثي شرعي متمكن، وخاضعة للمراقبة من خلال عمليات المراجعة والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية. وفيما يلي النموذج الذي قام على أساسه إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا حيث إن المتطلبات المذكورة في إطار عمل الحوكمة الشرعية تلزم المؤسسة المالية الإسلامية بضرورة اشتغالها على الآتي:

أ- يعد مجلس الإدارة مسئولاً عن إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم للمؤسسة المالية الإسلامية، ويتوجب على مجلس الإدارة فهم المخاطر الشرعية ذات الصلة بالمالية الإسلامية والقضايا المتعلقة بتلك المخاطر، وتداعياتها على المؤسسة.

ب- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية، ولديهم القدرة على مناقشة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية وتقديم آراء شرعية صحيحة.

ج- يعد الطاقم الإداري مسئولاً عن تقديم الموارد الكافية والدعم البشري اللازم إلى كل جهة ذات علاقة بتطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية، وذلك من أجل ضمان تنفيذ العمليات المالية للمؤسسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

د- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بمراجعة شرعية داخلية مستمرة للعمليات والمخرجات، مع التأكد من توافق هذه العمليات والمحصلات مع المتطلبات الشرعية.

هـ- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بتدقيق شرعي منتظم بمعدل مرة واحدة سنوياً للتثبت من امتثال الوظائف الرئيسية والعمليات المالية التي تمارسها المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية.

و- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها نظام لإدارة المخاطر الشرعية، وذلك لغرض تحديد جميع المخاطر المحتملة المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة الإسلامية، فضلاً عن تبيان التدابير التصحيحية التي يجب إتباعها للحد أو التقليل من تلك المخاطر.

ن- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها فريق بحث شرعي داخلي للقيام بأنشطة بحثية شرعية.

ي- يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بإصدار القرارات الشرعية ونشرها إلى جميع أصحاب المصالح ذوي العلاقة.

القسم الثاني: خصص للتعرض للقضايا المتعلقة بالرقابة والمساءلة والمسؤولية الخاصة بكل جهة تمارس دوراً في تطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية، وفي هذا السياق سنقوم بتسليط الضوء بشكل أساسي على مسؤوليات ومهام هيئة الرقابة الشرعية، وهي كالتالي:

أ- **المسؤولية والمساءلة:** يتوجب على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أن يعوا مسؤوليتهم الكاملة عن كافة القرارات والآراء الشرعية الصادرة عنهم خلال تأديتهم لمهامهم بوصفهم أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية.

ب- **تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة والمؤسسة المالية الإسلامية:** يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية تقديم المشورة والنصح لمجلس الإدارة والمؤسسة المالية الإسلامية فيما يخص القضايا الشرعية، وذلك لضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات.

ت- المصادقة على السياسات والإجراءات الشرعية: يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية المصادقة على السياسات والإجراءات الشرعية المعدة من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، وذلك لضمان خلو محتوياتها من أي عناصر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ث- المصادقة والتثبت من الوثائق ذات الصلة: كي يتم التأكد من التزام منتجات المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية، يتعين على هيئة الرقابة الشرعية الموافقة على الآتي:

* الشروط والأحكام الواردة في الاستثمارات والعقود والاتفاقيات أو أي وثائق قانونية أخرى تستخدم في تنفيذ المعاملات المالية.

* الدليل الإرشادي للمنتج والإعلانات التسويقية والرسومات الإيضاحية والمنشورات المستخدمة في وصف المنتج.

ج- تقويم عمل الأطراف المسؤولة عن المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي: يتعين على هيئة الرقابة الشرعية أن تقوم بتقويم عمل الأطراف المسؤولة عن المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي، وذلك لضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية حيث تعد هذه المهمة جزءاً من المهمة الأساسية لهيئة الرقابة الشرعية التي تتمثل في تقديم تقويم عن مدى الالتزام الشرعي ومعلومات تأكيدية بشأن ذلك في التقرير السنوي للمؤسسة المالية الإسلامية.

ح- مساعدة الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية: قد تحتاج الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة المالية الإسلامية مثل المستشار القانوني أو المدقق أو المستشار إلى طلب النصيحة من هيئة الرقابة الشرعية حول القضايا الشرعية، وبناء عليه يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تقدم المساعدة المطلوبة إلى الطرف المحتاج لها.

خ- تقديم النصح حول القضايا التي يتعين إحالتها إلى المجلس الاستشاري الشرعي التابع للبنك المركزي المالي: بإمكان هيئة الرقابة الشرعية أن تتصح المؤسسة المالية الإسلامية باستشارة المجلس الاستشاري الشرعي عن طريق إحالة القضايا الشرعية التي لم تتمكن من حلها إليه.

د- تقديم آراء شرعية مكتوبة: يتعين على هيئة الرقابة الشرعية تقديم آراء شرعية مكتوبة في الحالات التي تستدعي استشارة المؤسسة المالية الإسلامية للمجلس الاستشاري الشرعي أو عندما تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بتقديم طلب للبنك المركزي المالي للحصول على موافقة بشأن منتج جديد.

القسم الثالث: تناول قضية استقلالية هيئة الرقابة الشرعية وأهمية تحقق هذه الاستقلالية من أجل الوصول إلى قرارات شرعية سليمة، مع التركيز على دور مجلس الإدارة في التأكيد على استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وبناء عليه فإن هيئة الرقابة الشرعية مخولة بإعلام مجلس الإدارة عن أي أنشطة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

يتم ممارستها من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، كما يجب عليها اقتراح التدابير الملائمة لمعالجة الوضع. أما إذا لاحظت هيئة الرقابة الشرعية عدم معالجة الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بطريقة فعالة وكافية، أو عدم اتخاذ أي تدابير تصحيحية من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، فيتعين عليها إخبار البنك المركزي الماليزي بذلك. كما يشير القسم الثالث إلى عدم إمكانية إنهاء عمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بكل بساطة، وذلك لأن كافة القضايا المتعلقة بتعيين أعضاء الهيئة وإعادة تعيينهم واستقالتهم والاستغناء عنهم لا تتم إلا عن طريق مجلس الإدارة شريطة موافقة البنك المركزي الماليزي والمجلس الاستشاري الشرعي التابع له.

القسم الرابع: تناول متطلبات الكفاءة الواجب توافرها في كل من له صلة بإطار عمل الحوكمة الشرعية، وذلك لضمان قدرتهم على تطبيق الحوكمة الشرعية بطريقة فعالة وملائمة، وبناء عليه يتعين على مجلس الإدارة والطاقم الإداري أن يكون لديهم فهم معقول بمبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المتعددة في المالية الإسلامية. أما بالنسبة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، فيجب أن يكون لديهم معرفة كافية بالنظام المالي على وجه العموم، والمالية الإسلامية على وجه الخصوص، كي يتمكنوا من فهم القضايا الشرعية التي تعرض عليهم، كما أشار القسم الرابع إلى ضرورة أن يقوم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بتطوير قدراتهم المعرفية ذات الصلة بالشريعة والمالية الإسلامية، إضافة إلى الحرص على حضور البرامج التدريبية ذات الصلة.

القسم الخامس: تعرض لعنصري السرية والثبات من خلال التركيز على أهمية المحافظة على سرية المعلومات وتحسين مستوى الثبات في عملية صناعة القرارات التي تتخذها هيئة الرقابة الشرعية. ويقصد بالمعلومات السرية، المعلومات التي حصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وتعد غير متاحة للعامة بطبيعتها أو لم يصدر ترخيص بإتاحتها للعامة مثل:

- معلومات حول تطوير منتجات وخدمات جديدة.

- القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة أو الطاقم الإداري.

- المذكرات أو التقارير الداخلية التي تم إعدادها بشأن قضايا تم عرضها أو سيتم عرضها على هيئة الرقابة الشرعية.

- محتوى المحادثات التي تمت بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بالقضايا التي تم تباحثها خلال الاجتماعات.

- الوضع الحالي لأي معاملة مالية أو إجراء لم يتم الإعلان عنه.

- الآراء الصادرة عن كافة الأطراف المشاركة في النقاشات التي دارت حول قضية معينة تم التباحث حولها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

- أي أمر أشارت المؤسسة المالية الإسلامية إلى عدم الإفصاح عنه مثل السياسات والإجراءات الداخلية.

كما دعا القسم الخامس إلى ضرورة المحافظة على المبادئ المرتبطة بالأخلاق المهنية وإصدار الأحكام والثبات لضمان الالتزام الشرعي. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة حدوث خلافات أو دعاوى قضائية مرتبطة بالمعاملات المالية التي تجريها المؤسسة المالية الإسلامية أو أي قضايا شرعية أخرى ناتجة عن العمليات المالية للمؤسسة، فعلى كل من المحكمة والمحكم أن يأخذا بعين الاعتبار القرارات الصادرة عن المجلس الاستشاري الشرعي أو أن يقوموا بإحالة القضايا التي ثارت حولها الخلافات إلى المجلس الاستشاري الشرعي من أجل الحصول على قرار بشأنها، وفي حالة إصدار المجلس الاستشاري الشرعي لأي قرارات حول القضايا المحالة إليه فإن هذه القرارات تعد ملزمة للمؤسسة المالية الإسلامية والمحكمة والمحكم. أما في حالة اختلاف قرار هيئة الرقابة الشرعية عن قرار المجلس الاستشاري الشرعي فإن قرار الأخير هو المعتمد، وعلى الرغم من ذلك فإن هيئة الرقابة الشرعية اعتماد قرار شرعي أكثر صرامة.

القسم السادس: لقد غطى هذا الأخير الوظائف المتعلقة بالالتزام الشرعي والبحث الشرعي حيث تناول المهام المنوطة بالأجهزة المسؤولة عن المراجعة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي. وقد عرفت المراجعة الشرعية الداخلية في إطار عمل الحوكمة الشرعية بأنها التقييم المنتظم لأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية وعملياتها، ويقوم بهذا التقييم موظفون شرعيون أكفاء لضمان توافق الأنشطة والعمليات التي تمارسها المؤسسة المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما التدقيق الشرعي فيقصد به التقييم الدوري الذي يتم القيام به بين مدة وأخرى من أجل تقديم تقييم مستقل يهدف إلى تحسين مستوى الالتزام فيما يتعلق بالعمليات المالية للمؤسسة المالية الإسلامية، فضلا عن ضمان وجود نظام ضبط داخلي للالتزام الشرعي يتسم بالفاعلية. وبالنسبة لمفهوم إدارة المخاطر الشرعية فيراد به تعيين المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وقياسها ومراقبتها والتحكم بها. أما وظيفة البحث الشرعي فتتطلب وجود وحدة داخلية تتكون من موظفين شرعيين أكفاء يقومون بممارسة أعمال بحثية وتحديد القضايا الشرعية الواجب عرضها على هيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى اضطلاعهم بالمهام الإدارية والسكرتارية المتعلقة بهيئة الرقابة الشرعية.

المحور الرابع: تقييم أداء المصرفية الإسلامية في ظل سياسات البنك المركزي الماليزي

كتقييم عام فإن التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية حققت عدة نجاحات ومازال يهتم بدراساتها وتتبعها العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين والإسلاميين حيث إن قطاع المصرفية الإسلامية في ماليزيا بعد تهيئته للمنافسة على البعدين المحلي والعالمي استجاب ولعب دورا أبعد مما هو مخطط له، فقد نجح البنك المركزي الماليزي مع بداية عام 1992م في تطوير 21 خدمة (منتج) مصرفية إسلامية وذلك بعد أن نجح عام 1991م في إدخال أداتين مصرفيتين إسلاميتين جديدتين هما الكمبيالات الإسلامية المقبولة والتسهيلات الخاصة بعمليات التمويل الإسلامي لاثنان الصادرات⁽²³⁾.

أولاً: تقييم الأداء المالي والربحية

في نهاية عام 2004م بلغ إجمالي الأصول المملوكة للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية 94.6 مليار رنجت ماليزي أي ما يعادل 25.26 مليار دولار، محققاً معدل نمو سنوي بنسبة 19% منذ عام 2000م⁽²⁴⁾، وحققت ربحاً قدره 988.1 مليون رنجت ماليزي، كما استطاعت الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تحقيق نتائج ايجابية عام 2005م حيث بلغ مجموع الأصول 111.8 بليون رنجت ماليزي الأمر الذي يعكس نمواً بنسبة 17.7% مقارنة بعام 2004م محققة ربحاً قدره بليون رنجت ماليزي، وازدادت حصة السوق من الودائع والتمويلات الإسلامية إلى نسبة قدرها 11.7% و 12.1% على التوالي⁽²⁵⁾. أما إجمالي التمويلات القائمة فلقد ازدادت بنسبة 16.5%، وذلك بسبب الزيادة في التمويلات الجديدة التي تمت الموافقة عليها وإصدارها بنسبة 55.1%، في حين انخفضت نسبة التمويلات غير العاملة إلى 4.8 في نهاية عام 2005م، وظلت رسمة القطاع المصرفي الإسلامي في حالة جيدة حيث سجل معدل رأس المال المرجح بالمخاطر نسبة تفوق 12% على مدار السنة.

كما حقق القطاع المصرفي الإسلامي قدراً كبيراً من التحسن في الربح المتحصل قبل الضريبة والزكاة وذلك نظراً لزيادة مقدار الدخل وانخفاض مقدار التمويلات غير العاملة رغم الزيادة في النفقات العامة وتكاليف الموظفين. ففي عام 2005م سجل القطاع المصرفي الإسلامي زيادة في الدخل الصافي لأنشطة التمويل والأوراق المالية حيث بلغ 712.5 مليون رنجت ماليزي أي بنسبة زيادة 28.7% مقابل 307 مليون رنجت ماليزي سنة 2004م، في حين ازدادت أنواع الدخل الأخرى بمقدار 47.4 مليون رنجت ماليزي أي بنسبة 12.9% في الوقت الذي ازدادت النفقات العامة بمقدار 259.3 مليون رنجت ماليزي أي بنسبة 61.5%، بينما ازدادت تكاليف الموظفين بمقدار 164.8 مليون رنجت ماليزي أي ما يعادل 61.7%. وبعد وضع الخسائر التمويلية والمخصصات الأخرى البالغة 0.9 بليون رنجت ماليزي خلال سنة 2005م مقابل 1.2 بليون رنجت ماليزي خلال سنة 2004م في الحساب، سجل قطاع المصرفية الإسلامية ربحاً قبل الضريبة والزكاة قدره 1.6 بليون رنجت ماليزي للسنة التقويمية 2005م مقابل 988.1 مليون رنجت ماليزي في عام 2004م⁽²⁶⁾.

ثانياً: تقييم سوق الأوراق المالية

لقد استمر سوق الأوراق المالية الإسلامية في تسجيل نمو إيجابي بنسبة 22.9% أي ما يعادل 24.5 بليون رنجت ماليزي، حيث إن الأوراق المالية الخاصة القائمة والتي بلغت 112.2 بليون رنجت ماليزي في نهاية عام 2005م مثلت 40% من إجمالي سندات الدين الخاصة القائمة في سوق الدين⁽²⁷⁾، وتوقعت هيئة الأوراق المالية الماليزية أن يتوسع حجم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا بمعدل 10.6% سنوياً ليصل إلى نحو تريليون دولار بحلول عام 2020م، وتبلغ حصة سوق الصكوك منها نحو 45% بنمو سنوي متوسط قدره 16.3% خلال هذه الفترة.

فوفقا لتقرير هيئة الأوراق المالية الماليزية فإن صناعة الصكوك الإسلامية حققت نموا مطردا سنويا بنسبة بلغت نحو 22%، وأصبحت تشكل نحو 28% من حجم تداولات صناعة التمويل والمصرفية الإسلامية في البلاد، وفي عام 2008م تمكنت ماليزيا من الاستحواذ على 26% من صناديق الاستثمار الإسلامية حول العالم، إذ يبلغ عددها 194 صندوقا تدير أكثر من 8.6 مليار دولار، وقد حققت عوائد تلك الصناديق عام 2009م ارتفاعا بنسبة 16% مقارنة بعوائد سلبية عام 2008م بنسبة 10%⁽²⁸⁾، وتعد ماليزيا رائدة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية ومن أهمها الصكوك التي قامت على عقود متعددة منها المشاركة والمضاربة والإجارة، وتخدم مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنية التحتية والمرافق العامة والممتلكات والعقارات والتجارة والخدمات والمنتجات الصناعية والزراعية، حيث بلغ حجم إصدارات الصكوك في عام 2009م حوالي 17.6 مليار دولار⁽²⁹⁾. كما حققت الصكوك الإسلامية نموا هائلا في ماليزيا حيث ارتفعت حصتها في سوق السندات عموما من 14.5% عام 2000م إلى نحو 42% من إجمالي السندات المستحقة نهاية عام 2011م حيث شهد عام 2011م ازدهارا لصناعة الصكوك الإسلامية، فقد تم إصدار صكوك بقيمة 85 مليار دولار على مستوى العالم بزيادة قدرها 62% عن عام 2010م.

ويرجع نجاح التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية إلى نقاط أساسية تتمثل في:

- وجود إطار قانوني تنظيمي يعد الأكثر تقدما وشمولية في منهجه .
- نسبة كبيرة من الأسهم المدرجة في البورصة (تقريبا 86%) أسهم متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- وجود أكبر إصدارات حكومية وخاصة الصكوك الإسلامية .
- وجود سوق للنقد بين البنوك الإسلامية يتميز بسيولة عالية ويعتمد في أغلب تعاملاته على المرابحة، ومن أهم المنتجات المتداولة في هذا السوق: سندات الخزينة الإسلامية، مرابحات السلع، الاستثمار بين البنوك على أساس المضاربة، صكوك البنوك المركزي الماليزي الموزون.
- وجود هيئة شرعية تتبع للبنك المركزي الماليزي وتتمثل مهمتها في التأكد من مدى موافقة الصكوك والأسهم المصدرة للشريعة الإسلامية وأيضا إصدار الفتاوى الشرعية.
- الحوافز والإعفاءات الضريبية المتعلقة بالاستثمار في سوق رأس المال.

وكانت نتيجة هذه التشريعات أن بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية 847 شركة من إجمالي 957 شركة أي ما نسبته 89% من إجمالي الشركات المدرجة، أما بالنسبة لحجم التعامل في سوق النقد ما بين البنوك فيبلغ حوالي مليار رنجت يوميا بحسب إحصائيات موقع التداول والبنك المركزي الماليزي⁽³⁰⁾.

في سنة 2010م وصل عدد البنوك الإسلامية إلى 10 بنوك لها 1161 فرع⁽³¹⁾، حيث شكلت الصناعة المصرفية الإسلامية 30% من حجم السوق المصرفي بقيمة قدرها 38 مليار دولار⁽³²⁾، وقد شكلت البنوك الإسلامية 20.8% من إجمالي أصول القطاع المصرفي المالي أي ما يعادل مبلغ 351 مليار رنجت ماليزي (80.5 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2011م. أما الأصول والودائع في البنوك الإسلامية فقد بلغت نحو 435 مليار رنجت (145 مليار دولار) في 2012م مقابل نحو 400 مليار رنجت (133.33 مليار دولار) مع نهاية العام 2011م، وهو ما يمثل زيادة قدرها نحو 1.5% من إجمالي موجودات النظام المصرفي المالي⁽³³⁾.

خاتمة

أضحى النظام المالي الإسلامي في ماليزيا النموذج الأمثل للاقتصاد الإسلامي المتطور وساعده على هذا التنامي الكبير وجوده في بيئة تتصف بالمزيد من الحرية والتنافس، وذلك تماشياً مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية. ولا يخفى على المتخصصين أن العمل المؤسسي في ماليزيا هو سر النجاح الحقيقي الذي يقابله مبادرات فردية من بعض رجال الأعمال والشركات والمؤسسات المالية في الدول العربية، إضافة إلى ذلك قامت ماليزيا بتأهيل الخبراء والفقهاء الماليين والكوادر المدربين في معاهد وكليات متخصصة بتدريس الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وفقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة، وهذا ما نفتقده في الكثير من الدول العربية حيث نعاني النقص في الكوادر المتخصصة والمؤهلة لإدارة دفة قطاع المصرفية الإسلامية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

1- إن ما ميز التجربة الماليزية عن باقي التجارب في العالم الإسلامي أن الحكومة في ماليزيا هي التي تبنتها واحتضنتها مما أتاح الفرصة لهذه التجربة أن تنمو وتتطور وتزدهر هناك أكثر من أي مكان آخر في العالم الإسلامي، وهكذا نجد أن لماليزيا فضل السباق والريادة في هذا المجال، وبالتالي يمكن القول أن ماليزيا تأثرت بالعقبات التي اعترضت طريق باقي بلدان العالم الإسلامي، ولكن كان لها موقف حاسم تجاه هذه العقبات اتسم بالجرأة والشجاعة والحكمة.

2- إن التخطيط الذي انتهجه البنك المركزي الماليزي مدعوما بثقة الدولة استناداً على متابعة التنفيذ، أدى إلى تعزيز البيئة التنافسية المحلية من خلال ابتكار شامل للمنتجات والسياسات.

3- إن نضج سياسات البنك المركزي الماليزي قاد إلى تحرير السوق تدريجياً وعزز التكامل الإقليمي في منطقة شرق آسيا، كما أدت إلى عمق واتساع صناعة التمويل الإسلامي التي تحتل فيها ماليزيا موقع الصدارة.

4- إن القيادة المالية التي تتحلى بعمق الفكر المؤسسي، إضافة إلى الشفافية في عرض البيانات والوضوح في الاتجاهات، لا شك أنها تؤدي إلى نجاح المصرفية الإسلامية والتصدي للتحديات، خاصة في ظل الهزات المالية المتلاحقة التي يواجهها العالم حالياً.

5- يعد إطار عمل الحوكمة الشرعية هيكلًا شاملاً للحوكمة الشرعية سعى البنك المركزي الماليزي من خلاله إلى تأسيس نظام رقابي يتكون من مستويين رئيسيين، أولهما يشمل المستوى الكلي المتمثلًا بالمجلس الاستشاري الشرعي التابع للبنك المركزي الماليزي، وثانيهما يشمل المستوى الجزئي المتمثلًا بهيئات الرقابة الشرعية لدى كل مؤسسة مالية إسلامية، والغرض من ذلك كله ضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع جوانب عملها، إلا أن فاعلية هذا النظام الرقابي تتوقف على مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية به، وبقية القوانين الصادرة عن الجهات المعنية.

6- لقد نجح البنك المركزي الماليزي من خلال السياسات التي تبناها في تعزيز ودعم و تطوير المصرفية الإسلامية حيث حظيت جهود ماليزيا المتواصلة لتقوية النظام المصرفي الإسلامي محليا ودوليا بقبول واعتراف المجتمع المالي الدولي، وأصبح ينظر إليها كمركز مالي إسلامي دولي رائد.

المراجع

- (1) http://elazhar.com/conf_au/12/11.asp ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/16.
- (2) حدة رابيس ، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر، القاهرة، 2009م، ص 361.
- (3) أسامة الطنطاوي، «تطور النظام المصرفي الإسلامي»، مجلة الرابطة، العدد 365، السنة 33، ربيع الأول 1416هـ - أغسطس 1995م، ص 26.
- (4) نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009م، ص 45.
- (5) أسامة الطنطاوي، «تطور النظام المصرفي الإسلامي»، مجلة الرابطة، مرجع سابق، ص 27.
- (6) http://elazhar.com/conf_au/12/11.asp ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/16.
- (7) نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 46.
- (8) حدة رابيس ، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 371.
- (9) <http://almoslim.net/node/124292> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/18.
- (10) أسامة الطنطاوي، «تطور النظام المصرفي الإسلامي»، مجلة الرابطة، مرجع سابق، ص 26.
- (11) <http://www.arabiccenter.net/ar/news.php?action=view&id=1113> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/18.
- (12) <http://almoslim.net/node/124292> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/18.
- (13) نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 151، 152.
- (14) <http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=3133> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/29.
- (15) <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/6a675d96-21c1-4266-a01f-45d3891b95a1> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/28.
- (16) <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/6a675d96-21c1-4266-a01f-45d3891b95a1> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/28.
- (17) <http://www.malaysiaarab.com/forums/showthread.php?t=843> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/26.

- (18) <http://islamfin.go-forum.net/t876-topic> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/21.
- (19) <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157341> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/23.
- (20) نفس المرجع.
- (21) <http://islamfin.go-forum.net/t955-topic> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/23.
- (22) <http://www.giem.info/article/details/ID/75> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/23.
- (23) نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 151.
- (24) www.aawsat.com ، تاريخ الاطلاع: 2013/05/01.
- (25) Kenanaonline.com ، تاريخ الاطلاع: 2013/05/01.
- (26) <http://www.malaysiaarab.com/forums/showthread.php?t=843> ، تاريخ الاطلاع: 2013/04/26.
- (27) نفس المرجع.
- (28) www.annabaa.org ، تاريخ الاطلاع: 2013/05/14.
- (29) www.almasrifiah.com ، تاريخ الاطلاع: 2013/05/02.
- (30) <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/6a675d96-21c1-4266-a01f-45d3891b95a1> ، تاريخ الاطلاع: 2013/05/04.
- (31) www.yasaloonak.net ، تاريخ الاطلاع: 2013/05/01.
- (32) www.guide-malaysia.com ، تاريخ الاطلاع: 2013/05/01.
- (33) www.moheet.com ، تاريخ الاطلاع: 2013/05/01.